جامعة الملك عبد العزيز
كلية الاقتصاد و الإدارة
قسم العلوم الإدارية
انتساب

النقود والبنوك

ECCN 303

الدكتور / أسعد سلامه مرجان جوهر

كتبه واعده محبكم / محمد أبو سلاف & سفانه
في ربيع الآخر (٦) عام ١٤٣٥هـ
٠٥٤٣٥٥٥٧١٧
alsabaan@hotmail.com

تم التلخيص من كتاب (النقود والبنوك في النشاط الاقتصادي)
للمؤلف - أ - دكتور / فاروق صالح الخطيب
(تم التلخيص بناء على تحديد الدكتور صفحات من الكتاب)

هذا العمل وقف لله تعالى لا يجوز بيعه أو الاتجار به

الباب الأول : ١

الفصل الأول
نظام المقايضة وصعوباته (ص ١١)

* نظام المقايضة كان الأسلوب السائد في المجتمعات سابقا ، وكان على الشخص الذي يرغب في الحصول على السلعة أو خدمة ما أن يقدم مقابلها سلعة بحوزته أو خدمة يتقنها .

 # تعاريف :

* **نظام المقايضة (المبادلة العينية) :** مبادلة فائض كل جماعه بفائض جماعه أو جماعات أخرى .

* **المقايضة :** مبادلة سلعة بأخرى يكون الإنسان في حاجة إليها .

==========

 # الصعوبات التي واجهت نظام المقايضة وساعدت على تركه وعدم الاستمرار في تطبيقه كوسيلة للتبادل . (معوقات المبادلة)

*** أهم هذه الصعوبات : ما يلي –**

١- صعوبة توافق الرغبات سواء في النوع أو القيمة وشروط الاستلام والتسليم .
٢- عدم وجود مقياس مشترك للقيم متفق عليها ، لحساب قيمة السلعة أو الخدمة المتبادلة .
٣- صعوبة استبدال سلع كبيرة بسلع صغيرة ، أو سلع غالية بسلع رخيصة .
٤- صعوبة الادخار .
٥- غياب الوسيلة المناسبة للتعامل الأجل .

==========

* أظهرت الصعوبات السابقة ضرورة البحث عن وسيلة أخرى للتغلب على معوقات المبادلة (العادلة) ، لذلك وجد الإنسان ضالته في (النقود) لتكون الإدارة المناسبة التي تمكنه من إتمام هذه المبادلات بكل سهولة ويسر .

*** ترتب على استخدام (النقود) كوسيط للتبادل عدة نتائج مهمة : فيما يلي -**

١- يمكن بيع السلعة في مقابل الحصول على النقود .
٢- يمكن استخدام النقود في شراء السلع .
٣- إمكانية زيادة كمية النقود أو نقصها بعيد عن عمليات الإنتاج أو تبادل السلع والخدمات .
٤- أن النقود (المعدنية) تحمل قيمتها بين طياتها . وإمكانية استخدامها كوحدة للحساب ومقياس للقيمة .

الفصل الثاني

خصائص النقود ووظائفها (ص ١٤)

١) تعريف النقود : (ص ١٤)

* **النقود :** هي (كل وسيط للمبادلات يتمتع بقبول عام في الوفاء بالالتزامات) .

==========

٢) خصائص النقود : (ص ١٥)

١- أن تتمتع بقبول عام من كافة أفراد المجتمع .
٢- سهولة التعرف على وحدتها .
٣- أن تكون قابله للدوام والاستمرار .
٤- الثبات النسبي في قيمتها عبر الزمن . (استقرار القيمة)
٥- أن تكون نادرة نسبيا .
٦- أن تكون قابله للانقسام أو التجزئة إلى عدد من الوحدات الصغيرة .
٧- أن تكون وحدتها متجانسة ومتماثلة ، يسهل تصنيفها .
٨- أن تكون صغيرة الحجم ، سهلة الحمل .
٩- يمكن تخزينها دون تحمل أية نفقات .

==========

٣) وظائف النقود : (ص ١٦)

* **هناك ثلاث أنواع من الوظائف للنقود :**

النوع الأول / الوظائف الأساسية أو (الفنية) : وهي -
١- النقود وسيط للتبادل .
٢- النقود مقياس للقيمة (وحدة للتحاسب)

النوع الثاني / الوظائف الثانوية أو (المشتقة) : وهي -
٣- النقود مستودع للقيمة .
٤- النقود معيار للمدفوعات الآجلة .
٥- النقود والتمكين من الائتمان .

النوع الثالث / الوظائف ذات الطابع الاقتصادي العام : وهي -
٦- النقود أداه من أدوات السياسة النقدية .
٧- النقود وتخصيص الموارد الاقتصادية .
٨- النقود وتوزيع الموارد بين الأنشطة الاقتصادية .
٩- النقود والقدرة ع الاختيار .

الفصل الثالث

أنواع النقود (ص ٢٣)

١) أنواع النقود : (ص ٢٣)

١ـ النقود السلعية .
٢ـ النقود الورقية .
٣ـ النقود المصرفية .

* **النقود السلعية :** هي التي تصنع من مادة يتوفر لها الاستخدام التجاري بجانب الاستخدام النقدي .
* **النقود الورقية :** هي التي تكون صادرة عن الدولة سواء مغطاة برصيد أم لا وهي واسعة الانتشار .
* **النقود المصرفية (الودائع) :** هي التي تتمتع بقيمتها نظرا للوظائف التي تؤديها في المعاملات النقدية ، وهي صادرة من مؤسسات مالية ذات سيادة أدنى من الحكومة ، وليس لها استخدام تجاري - مثل النقود (السلعية أو المعدنية) .

==========

أولا / النقود السلعية :

* استخدمت بعض أنواع (السلع) كوسيلة للدفع والتبادل (كنقود في نظام المقايضة) . لأنها كانت تتصف بالندرة والقبول العام في الوقت نفسه . **مثل** (الأغنام عند الرعاة / الغلال عند المزارعين / الإبل في الجزيرة العربية / الملح في الحبشة / القمح عند المصريين)

 # تعريف :
* **النقود السلعية :** هي (أول أشكال النقود المحتفظة بقيمتها الحقيقة ، وهي أقدم أشكال النقود وأكثرها بدائية) .

*** مرت النقود السلعية بثلاث مراحل باستخداماتها : وهي -**
١ـ سلع الزينة – مثل (القواقع ، والأصداف البحرية)
٢ـ سلع المعادن غير النفيسة – مثل (النحاس ، والحديد ، والبرونز) .
٣ـ سلع المعادن النفيسة – مثل (الفضة ، والذهب) **وتتميز النقود المعدنية (بالصلابة وعدم التآكل طوال الاستعمال)**

---
* **النقود المعدنية :** تحمل بين طياتها قيمتها كسلعة وكوسيلة لإتمام المعاملات ، وتتمتع بصفة القبول العام في الوقت نفسه . وقيمتها الاسمية عادة ما تكون اكبر من قيمتها السوقية .

 # تنقسم النقود المعدنية إلي نوعين : هما –

١ـ النقود المعدنية القانونية :
هي (التي تتساوى قيمتها السوقية مع قيمتها الاسمية التي حددها النظام النقدي) .

٢ـ النقود القانونية المحدودة أو (المساعدة) :
وهي نقود معدنية (لا تتساوى قيمتها الاسمية مع قيمتها السوقية التي حددها النظام النقدي مع قيمة ما تحتويه من مادة) .

*** قانون جريشام : (النقود الرخيصة تطرد النقود الغالية من التداول) .**
ثم حول هذا النص إلى (**النقود الرديئة تطرد النقود الجيدة أو الجديدة من التداول**) .

ثانيا / النقود الورقية :

 # تنقسم النقود الورقية إلى ثلاثة أنواع : هي –

١- **النقود الورقية النائبة :** وهي تمثل كمية من الذهب أو الفضة أو (تنوب عنها) . وتكون مودعة في البنك بصورة نقود أو سبائك ذهبية ، وتتساوى قيمتها المعدنية مع قيمة هذه الأوراق التي تصرف عند الطلب

٢- **النقود الورقية الوثيقة :** وهي النقود الورقية ، وتعرف (بالبنكنوت) والتي تحمل تعهدا بالدفع عند الطلب .

٣- **النقود الورقية الإلزامية : وهي نوعان :**
أ) **نقود ورقية تصدرها الحكومة في أوقات الظروف غير العادية - كالحروب .** (ولا يقابلها غطاء معدني)
ب) **نقود ورقيه تصدرها الحكومة بقوة التشريع .** (يصدر مرسوم يعفي البنك المركزي من الالتزام بصرفها بأي معدن نفيس) .

==========

ثالثا / النقود المصرفية :

* **يقصد بها :** حسابات الودائع المصرفية الجارية التي يمكن إصدار شيكات مصرفيه عليها .
* **تعتبر النقود المصرفية :** التزام على البنوك التجارية بدفع مبالغ من النقود القانونية أو التي تقوم مقامها لصالح الأفراد أو الشركات .
* **النقود المصرفية :** ليست لها شكل مادي ملموس ، **وهي** تنتقل من حساب إلي آخر بواسطة الشيكات أو أوامر التحويل المصرفية .

 # من أهم مزايا النقود المصرفية : هي -
١- عدم قابليتها للضياع أو السرقة .
٢- سهولة نقلها أو تحويلها بقليل من النفقات - رسوم - مهما كانت المسافة بين البنوك .
٣- استخدام الشيك و أوامر التحويل كوسيلة من وسائل الدفع . وانتشارها يدل على زيادة الوعي المصرفي .
٤- استخدامها في سداد الديون والوفاء بالالتزامات في اقصر وقت ممكن .

 # أشباه النقود :
* **أشباه النقود :** هي (الودائع المصرفية لأجل ، وودائع العملات الأجنبية ، وحسابات الادخار في البنوك التجارية ، أو لدى مكاتب البريد) .
* **أشباه النقود :** هي (نوع من حسابات الادخار) .
* **وهذه الودائع :** تعد على درجة عالية نسبيا من السيولة - لأنها تعتبر ديونا على البنوك المودعة فيها ، وتستحق الدفع بعد فترات زمنية محددة .

 # يرى (ميلتون فريدمان) :
* **أن أضافه أشباه النقود إلى العرض الكلي للنقود من شانه :**
١- أن يوضح اثر النقود في النشاط الاقتصادي بطريقه اشمل .
٢- تعتبر جزءا مهما من وسائل الدفع .

 # بدائل النقود :
* **بدائل النقود :** هي بطاقات الائتمان البلاستيكية - **مثل (visa)** والتي لا تعد نقودا في كل الأحوال . بل هي وسيلة من وسائل **(تأجيل الدفع) .**

الفصل الرابع
الأنظمة النقدية (ص ٤٣)

 # تعاريف :

* **النظام النقدي :** هو (مجموعة القواعد والإجراءات التي تحكم عملية إصدار النقود وتداولها في أي مجتمع من المجتمعات) .
* **القاعدة النقدية :** هي (العنصر الأساسي لأي نظام نقدي) .
* **القاعدة النقدية :** هي (المقياس الذي يختاره المجتمع أساسا لحساب القيم ألاقتصاديه أو مقارنتها بعضها ببعض) .

 # وظائف القاعدة النقدية : هي -

١- هي الأساس في إصدار النقود .
٢- هي وسيله لتحديد العلاقة بين الأنواع المختلفة من النقود المتداولة في أيه دولة من الدول .
٣- هي الأساس الذي يتحدد بمقتضاه العلاقة بين العملة المحلية والعملات الأجنبية .

 # أنواع الأنظمة النقدية : (التي سادت في المجتمعات البشرية) **هي -**

١- **نظام المعدن الواحد .**
٢- **نظام المعدنين .** (الذهب والفضة)
٣- **نظام النقود الورقية .**

==========

أولا / نظام المعدن الواحد : (ص ٤٤)

* * **نظام المعدن الواحد :** هو أن يكون أساس الوحدة النقدية (معدن) واحد ، (ذهبا أم فضة) . واهم هذين النوعين كان نظام (الذهب) .

---

(١) قاعدة الإصدار :

* **يتميز نظام الذهب :** بتحديد علاقة ثابتة بين قيمة وحدة النقود وقيمة وزن ثابت من الذهب .
- أي (أن الوحدة النقدية تحتوي على مقدار ثابت من الذهب ، وبهذا تتعادل القوة الشرائية لوحدة النقود مع القوة الشرائية للذهب) .
* وفي هذا النظام تحتوي الوحدة النقدية على وزن معين من الذهب يساوي قيمتها الاسمية (التي حددتها الدولة) ، وتحتفظ مع العملات الأخرى بسعر التعادل مع الذهب .

---

(٢) شروط الإصدار :

١- تحديد وزن وعيار الوحدة النقدية المتداولة .
٢- حرية سك الذهب بأي كمية دون تحمل أية تكاليف .
٣- ضمان حرية صهر المسكوكات والسبائك الذهبية بدون أي شروط أو قيود .
٤- قابلية تحويل جميع أنواع العملات إلى نقود أو سبائك ذهبية .
٥- ضمان حرية تصدير واستيراد الذهب .

(٣) مزايا وعيوب نظام الذهب : (ص ٤٧ / ٤٨)

مميزاته	عيوبه
* وجود سعر صرف ثابت بين أي عملة مغطاة بالذهب وأخرى . * الاقتصاد في استخدام الذهب . * تحقيق الثبات النسبي في أسعار الصرف واستقرارها . * الثبات النسبي في مستويات الدخل والعمالة بين الدول المختلفة * الذهب هو أفضل وسيط دولي للتبادل ومقياس للقيمة . * ثبات معدلات الصرف الخارجية وتحقيق التوازن . * إمكانية عقد صفقات طويلة الأجل . * تعادل مستويات الأسعار النسبية بين الدول . * تحقيق الثبات والاستقرار في القوى الشرائية للنقود . * ضبط التضخم والتحكم بمعدلاته . * استخدام الذهب في تسوية المدفوعات الخارجية . * توفير صمام أمان تلقائي للإصدار النقدي .	* إن ثبات المعدلات الصرف بالذهب يتطلب التضحية بمستوى الأسعار * إمكانية قيام عمليات المضاربة الدولية عند تذبذب أسعار الصرف . * لتحركات الذهب بدخوله وخروجه أثاره النفسية و السلبية . * تثبيت وتقوية التبعية الاقتصادية والنقدية بين الدول الكبرى . * استنفاذ الموارد الذهبية للدولة التابعة وانتقالها إلي الدول الكبرى . * تصدير التضخم النقدي من الدول الكبرى إلي مستعمراتها . * زيادة إنتاج الذهب بسبب اكتشافات المناجم . * لتزايد الطلب على المشغولات الذهبية سبب زيادة أسعارها أكثر من سعر نظيرتها المستخدمة كغطاء عملة .

==========

(٤) أسباب انهيار نظام الذهب : (ص ٤٩)

١- زوال عصر الحرية التجارية التي توفر له المناخ المناسب للأداء .
٢- سوء توزيع الرصيد الذهبي بين الدول .
٣- جمود المستويات العامة للأسعار ، وعدم استجابتها للتحركات الحادثة في أسعار الصرف .
٤- عدم تحرك الأرصدة أو الاحتياطيات الذهبية من دولة إلى أخرى ، والاحتفاظ بها كودائع بنكية .
٥- عدم الاستقرار السياسي خاصة في أوروبا بين الحربين العالميتين .

==========

ثانيا / نظام المعدنين (الذهب والفضة) : (ص ٤٤)

* **نظام المعدنين :** هو ذلك النظام الذي تتحدد فيه قيمة العملة بالنسبة لمعدنين هما (الذهب والفضة) على الأغلب .

==========

(١) قاعدة الإصدار النقدي : (ص ٤٩)

* **يتميز هذا النظام :** بوجود نقود قانونيه من المسكوكات الذهبية إلى جانب نقود المسكوكات الفضية ، على (أساس نسبة قانونية من المعدنين تحددها الدولة) . وتكون النقود الورقية قابلة للصرف بأي من المعدنين .

==========

(٢) شروط الإصدار : (ص ٤٩)

١- تحديد الوزن المعدني بالتوالي للمعدنين . مما ينشئ علاقة بين قيمة الذهب والفضة .
٢- أن تتمتع المسكوكات من المعدنين بقوة إبراء غير محدودة ونهائية .
٣- حرية الأفراد في تحويل أي من المعدنين إلى مسكوكات ، وبالعكس .

(٣) مزايا وعيوب نظام المعدنين : (ص ٥٠ / ٥١) مهم جدا

مميزاته	عيوبه
* استخدام الفضة والذهب يزيد من حجم القاعدة والسلطة النقدية * استخدام معدنين يدخل المرونة في النظام النقدي والقوة الشرائية تميل للثبات والاستقرار النسبي . * إمكانية السلطة النقدية تغيير القيمة الاسمية مع النسبة السوقية * يفترض أن منحنى عرض هذا المعدن يتمتع بشيء من المرونة	* لا تستطيع السلطات النقدية أن تحافظ على تساوي النسبة القانونية مع النسبة السوقية للمعدنين . * يتوافر في هذا النظام مناخ جيد لعمليات المضاربة بأي من المعدنين * كثرة التعديلات على النسبة القانونية الاسمية بين الذهب والفضة .

ثالثا / نظام الإصدار الورقي : (ص ٥٢)

* **في هذا النظام :** لا توجد وحدة سلعية يمكن الاستناد إليها في قياس القيمة ، ولكن ورقة (البنكنوت) هي التي تعرف بنفسها فعليا . وبالتالي لا تصبح النقود سلعة ذات قيمة تجارية ، مثلما كانت في النظامين السابقين . وتكون أكثر وضوحا عندما تصبح النقود الورقية إلزامية - أي (غير قابلة للتحويل إلي ذهب أو إلي أي معدن آخر) .

 # أهم ما يميز النقود الورقية الإلزامية عن الأنظمة النقدية السابقة : ما يلي -

١- ليس لها قيمة في حد ذاتها .
٢- غير قابلة للتحويل إلى ذهب أو فضة .
٣- ليس لها قوة شرائية ثابتة بالنسبة للذهب .

 # يعتمد نجاح نظام النقود الإلزامية على (تدخل الحكومة والسلطة النقدية): كما يلي -

١- شراء المعدن بسعر محدد حتى لا ترتفع قيمته ، وفي الوقت نفسه لا تحدد أي سعر مسبق لبيعة .
٢- عدم شراء أو بيع المعدن بأي سعر محدد .
٣- المراقبة والتحكم في عرض النقود لتحقيق التوازن في النشاط الاقتصادي .
٤- استخدام الذهب في تسوية فروق مدفوعاتها مع الخارج .
٥- الإسراف في إصدار النقود الورقية الإلزامية لمواجهة الالتزامات التي على الدولة .

==========

(١) قاعدة الإصدار الورقي : (ص ٥٣)

١- الحالة الأول : إصدار النقود الورقية بغطاء أو احتياطي معدني كامل (١٠٠%) .
٢- الحالة الثانية : إصدار النقود الورقية بغطاء أو احتياطي معدني جزئي لا يقل عن (٢٥%) .
٣- الحالة الثالثة : إصدار النقود الورقية الإلزامية (التي ليس لها أي علاقة محددة بالغطاء أو الاحتياطي) .

==========

(٢) شروط الإصدار الورقي : (ص ٥٤)

 # كمية النقود التي تحتاجها الدولة في نشاطها الاقتصادي تتوقف على : ما يلي -

١- حجم المعاملات التجارية .
٢- طريقة تنظيم وإدارة النشاط الاقتصادي .
٣- عادات تسوية المعاملات .
٤- القواعد المصرفية ودرجة تطور وسائل وأدوات الائتمان المصرفي .

(٣) مزايا وعيوب النظام الورقي : (ص ٥٤ / ٥٥)

مميزاته	عيوبه
* يتوقف نجاحه على الإشراف المباشر والإدارة الرشيدة . * يتمتع هذا النظام بسرعة ومرونة التحرك لمقابلة الاحتياجات * يرى معارضو هذا النظام انه يؤدي إلى حدوث تضخم النقدي * يرى أنصار هذا النظام أن النظم المعدنية لم تدخل في تقلبات الأسعار . * قدرة هذا النظام على المحافظة محليا على القوة الشرائية الداخلية للنقود .	* هو نظام نقدي محلي بطبيعته يستمد كيانه من القانون المحلي . * النقود الورقية الإلزامية غير صالحه لان تستخدم كمعيار للقيمة . * يؤدي الإفراط في إصدار النقود الورقية الإلزامية إلى ارتفاع مستويات الأسعار . * لا يتوفر فيه إي صمام أمان . * التوسع النقدي للحكومة أسهل من فرض الضرائب أو الرسوم . * يؤدي تقلب أسعار صرف العملات مع بعضها البعض . * قد تحتاج أي دولة للمزيد من الإصدار وهذا يساعد على التضخم *

٥

الفصل الخامس

قياس قيمة النقود وتغيراتها (ص ٨٣)

يمكن التعرف على قيمة النقود فقط من خلال أسعار السلع ، وعلى هذا تستخدم أسعار السلع للدلالة على قيمة النقود .
* **قيمة النقود :** هي كمية السلع والخدمات التي يمكن أن تشتريها وحدة واحدة من النقود - مثلا (الريال) .
* **سعر النقود :** هو ما يدفع مقابل استخدام النقود أو اقتراضها ، ويعرف بسعر الفائدة .

==========

(١) تعريف قيمة النقود : (ص ٨٣)

١- **قيمة النقود :** تعني القيمة التنظيمية أو الاسمية للنقود . أي **(قيمة النقود في النظام النقدي الداخلي للدولة)**
٢- **قيمة النقود :** تعني القيمة الخارجية للنقود . أي **(نسبة المبادلة بين العملة المحلية والأجنبية - سعر الصرف)**
٣- **قيمة النقود :** تعني قوتها الشرائية . أي **(مقدار ما يمكن شراؤه أو الحصول علية)**

==========

(٢) قياس التغيير قيمة النقود : (ص ٨٧)

* لكي تؤدي النقود وظيفتها كمقياس للقيمة **يجب أن (تظل قيمتها ثابتة بقدر الإمكان)** حتى لا تفقد هذه الوظيفة بصفة مشتركة بين السلع والخدمات .

 # العلاقة العكسية بين تغيرات مستوى الأسعار وبين تغيرات قيمة النقود :

١- إذا انخفضت الأسعار - ترتفع قيمة النقود .
٢- إذا ارتفعت الأسعار - تنخفض قيمة النقود .

* **سلعة الاستهلاك :** هي عبارة عن (متوسط ما يستهلكه المجتمع من سلع وخدمات ، عند الأسعار السائدة في أي فترة من الفترات) .

==========

(٣) الأرقام القياسية للأسعار : (ص ٨٨)

*** تستخدم الأرقام القياسية في أغراض متعددة : من أهمها -**

١- (قياس المستوى العام للأسعار) وذلك باختيار :
أ / سنة معينة تكون هي (سنة الأساس) .
ب / السنة المطلوب معرفة التغيرات فيها وهي (سنة المقارنة) .

==========

(٣) أنواع الأرقام القياسية للأسعار : (ص ٨٩)

* (ع س) : هي الأسعار في سنة الأساس .
* (ع ن) : هي الأسعار في سنة المقارنة .
* (ك س) : هي كمية السلع والخدمات في سنة الأساس .
* (ك ن) : هي كمية السلع والخدمات في سنة المقارنة .
* (∑) : هي الرمز الإحصائي الدال على إجراء عملية الجمع .
* (∑ ع س ك س) : مجموع حاصل ضرب كمية أي سلعة أو خدمة في سعرها خلال سنة الأساس .

أنواع الأرقام القياسية للأسعار :

١- الرقم القياسي التجميعي للأسعار .
٢- الرقم القياسي المرجح بكميات سنة الأساس .
٣- الرقم القياسي المرجح بكميات سنة المقارنة .
٤- الرقم القياسي المرجح بمتوسط كميات سنة الأساس وسنة المقارنة .
٥- الرقم القياسي الأمثل .

==========

(٤) المتغيرات النقدية والحقيقية : (ص ٩١)

* يستخدم المستوى العام للأسعار في الكشف عن العلاقة بين المتغيرات **النقدية** ونظيراتها من المتغيرات **الحقيقة** .

*** واهم هذه العلاقات : ما يلي -**

١ - الناتج المحلي الإجمالي = قيمة الناتج المحلي الإجمالي / المستوى العام للأسعار

٢ - الدخل القومي الحقيقي = الدخل القومي النقدي / المستوى العام للأسعار

٣ - الأجر الحقيقي = الأجر النقدي / المستوى العام للأسعار

٤ - عرض النقود الحقيقي = الكمية المعروضة من النقود / المستوى العام للأسعار

٥ - سعر الفائدة الحقيقي = سعر الفائدة النقدي – معدل التضخم في الأسعار

٦ - نسبة التغير في الدخل الحقيقي = نسبة التغير في الدخل القومي النقدي – نسبة التغير في المستوى العام للأسعار

٧ - نسبة التغير في الأجر الحقيقي = نسبة التغير في الأجر النقدي – نسبة التغير في المستوى العام للأسعار

٦

الفصل السادس

النظرية النقدية التقليدية (الكلاسيكية) (ص ٩٥)

 # من النظريات النقدية التقليدية التي تتناول بالتحليل تحديد قيمة النقود ، وتأثيراتها ، وتقدير قياسها : ما يلي -

١- **النظريات القديمة :** تدور جميعها حول ما يعرف **(بنظرية كمية النقود) :** وهي نظرية عرفها الاقتصاديون على أشكال مختلفة - وتعرف بالنظرية **(الكلاسيكية أو التقليدية)** .

٢- **النظريات الحديثة :** فهي التي جاء بها الاقتصادي البريطاني (جون مينارد كينز) ثم أتباعه فيما بعد .

==========

(١) نظرية كمية النقود القديمة : (ص ٩٥)

* **يذكر الاقتصادي (جان بودان) :** أن قيمة النقود تتغير في اتجاه تغيرات كمية النقود المعروضة في التداول .

* **سعى (جان بودان) :** إلي وضع (علاقة) تربط بين (كمية النقود ، وكمية السلع) المعروضة في الأسواق :

أي بمعنى أن - **(كمية النقود المعروضة = كمية السلع × متوسط أسعارها)**

- **وخرج من ذلك :** بان (أي تغير في الكمية المعروضة من النقود ، مع افتراض بقاء كمية السلع ثابتة ، يؤدي إلي حدوث تغيرات نسبية في مستوى الأسعار) .

==========

(٢) نظرية كمية النقود الحديثة : (ص ٩٦)

* جاءت أول صياغة لنظرية كمية النقود الحديثة على يد الاقتصادي (إرفنج فيشر) . **حيث فرق بين :**

١- النقود القانونية وبين الودائع المصرفية .

٢- ابرز مفهوم سرعة تداول النقود . أي (معدل انتقالها بين الأفراد وتداولها) .

*** س / ما هي معادلة فيشر ؟**

(معادلة فيشر) :

(كمية النقود × سرعة تداولها = حجم المبادلات × المستوى العام للأسعار)

(ن × س = ك × م) .

ثابت متغير غير ثابت

*** بالقسمة على (ك) ينتج أن :**

$$م = \frac{ن \times س}{ك}$$

محددات الإنتاج :

١- كمية ونوعية الموارد الاقتصادية .
٢- الأساليب الفنية المستخدمة في الإنتاج .
٣- مستويات تشغيل عناصر الإنتاج .
٤- نوعية الهيكل الإنتاجي القائم من حيث التخصص والتكامل .
٥- مدى اتساع سوق رأس المال ، ومدى توفيره لرؤوس الأموال اللازمة للإنتاج .
٦- حجم المخزون السلعي المتوافر في الاقتصاد القومي .
٧- درجة المقايضة المتوفرة في تبادل السلع والخدمات .
٨- تأثيرات السياسة الاقتصادية .
٩- درجة الاستقرار السياسي في الدولة .

==========

أولا / معادلة التبادل : (ص ٩٨)

فروض معادلة التبادل (إرفنج فيشر) :

١- اعتبار أن كمية النقود المعروضة هي متغير مستقل .
٢- اعتبار أن المستوى العام للأسعار هو المتغير التابع .
٣- افتراض أن - الحجم الحقيقي للمبادلات (ك) - وسرعة تداول النقود (س) . متغيرات (مستقلة) مقاديرها (ثابتة) ولا توجد أي علاقة ارتباط بين تغيراتها والتغيرات التي تحدث في الكمية المعروضة من النقود (ن) .
٤- إن الطلب على النقود يتصف بمرونة الوحدة (طلب متكافئ المرونة) .

مضمون النظرية :

١- **العلاقة :** بين التغير في (الكمية المعروضة من النقود ، والمستوى العام للأسعار) = (**طردية**) .
٢- **العلاقة :** بين التغير في (المستوى العام للأسعار ، وقيمة النقود المعروضة) = (**عكسية**) .

أهم الانتقادات على نظرية الكمية :

١- افتراض ثبات سرعة تداول النقود في المدى القصير ، وأثبتت الدراسات عكس ذلك - مثلا (سعر الفائدة) .
٢- افتراض ثبات حجم المبادلات في المدى القصير ، إي افتراض تحقق التوظف الكامل لعناصر الإنتاج وبشكل دائم . وهذا الافتراض لا يمكن التسليم به . لان (الوصول إلى مستوى التوظف الكامل هو حاله خاصة ، وليست العامة) .
٣- القصور الجوهري في تمثيل المستوى العام للأسعار وتغيراته .
٤- تفترض النظرية الاستقلال التأمل بين المتغيرات الأربعة التي تحتوي عليها معدلات التبادل . إلا فيما يتعلق بكمية النقود والمستوى العام للأسعار .
٥- تهتم النظرية الكمية بعرض النقود دون دراسة الطلب على النقود وبيان أهميته في تحديد هذه القيمة .
٦- يؤخذ على النظرية الكمية افتراضها أن الأجور والأسعار مرنه مرونة كاملة ارتفاع وانخفاضا ' وان الاقتصاد القومي يعمل دائما عند مستوى التوظيف الكامل ، إضافة إلى توازن الادخار مع الاستثمار بشكل تلقائي ومستمر .
٧- بيان أسباب التغيرات التي تطرأ على قيمة النقود دون أن توضح كيف تتحدد هذه القيمة .
٨- يرى بعض الدارسين لعلم الاقتصاد : أن النظرية الكمية لم تعط عناية كافية للمشتريات والمبيعات الحقيقة من السلع والخدمات .
٩- تجاهلت النظرية الكمية سعر الفائدة ولم تأخذه في اعتبارها على الرغم من أهمية في تخصيص الموارد النقدية للاستخدامات المختلفة .

النظرية الكلاسيكية (التقليدية) في سعر الفائدة :

* **سعر الفائدة :** هي (ثمن التضحية بالاستهلاك الحالي نظير الحصول على استهلاك اكبر في المستقبل) .
* **انخفاض سعر الفائدة :** يؤدي إلى زيادة الاستهلاك الحالي على حساب استهلاك المستقبل نظرا لانخفاض تكلفة الفرص البديلة للاستهلاك الحالي ، وينخفض بذلك الادخار .
* **ارتفاع سعر الفائدة :** يؤدي إلى عكس ذلك ، ويزيد الادخار .

* منحنى عرض على الأرصدة القابلة للإقراض (الادخار) عند الكلاسيك : هو -
- **العلاقة (الطردية) :** بين (الكمية المدخرة) من هذه الأرصدة وبين (سعر الفائدة) . فكلما ارتفع سعر الفائدة تزيد الكمية المدخرة من هذه الأرصدة ، والعكس صحيح .

* منحنى الطلب على الأرصدة القابلة للاقتراض (الاستثمار) عند الكلاسيك : هو -
- **العلاقة (عكسية) :** بين (الكمية المطلوبة) من هذه الأرصدة وبين (سعر الفائدة) . فكلما ارتفع سعر الفائدة تنخفض الكمية المطلوبة من هذه الأرصدة ، والعكس صحيح .

** علاقات نظرية سعر الفائدة عند الكلاسيك :

١- إذا انتقل منحنى **الادخار** إلى اليمين ينخفض سعر الفائدة وتزيد الكمية التوازنية من الأرصدة القابلة للإقراض والاقتراض . وإذا انتقل منحنى الادخار إلي اليسار يرتفع سعر الفائدة وتقل الكمية التوازنية من هذين النوعين من الأرصدة .
٢- إذا انتقل منحنى **الاستثمار** إلى اليمين يرتفع سعر الفائدة وتزيد الكمية التوازنية من الأرصدة القابلة للإقراض والاقتراض . وإذا انتقل منحنى الاستثمار إلي اليسار ينخفض سعر الفائدة وتقل الكمية التوازنية من هذين النوعين من الأرصدة .

*** ويمكن استخلاص النتيجتين : التاليتين -**

١- النتيجة الأولى :
يدل ارتفاع سعر الفائدة على **زيادة الادخار وانخفاض الاستثمار** . وتكون الأرصدة القابلة للإقراض **اكبر** من الأرصدة القابلة للاقتراض .

٢- النتيجة الثانية :
يدل انخفاض سعر الفائدة على **انخفاض الادخار وزيادة الاستثمار** وتكون الأرصدة القابلة للإقراض **اقل** من الأرصدة القابلة للاقتراض .

* **سعر الفائدة :** هو الذي يعول عليه تحقيق التوازن التلقائي والدائم بين الادخار والاستثمار .
- حيث يتحول كل ادخار الى استثمار بشكل متواصل حسب قانون (ساي) للأسواق ، الذي يفترض أن العرض يخلق الطلب علية وان الدخل في مستوى التوظيف الكامل .

الانتقادات على النظرية الكلاسيكية لسعر الفائدة :

١- لا تفترض النظرية وجود أي ادخار بدون الحصول على إي فائدة .
٢- إن سعر الفائدة : هو الحافز الوحيد للادخار عند الأفراد .
٣- تستبعد النظرية اثر تغيرات الدخل ع الادخار بافتراضها ثبات مستوى الدخل عند مستوى التوظف الكامل .
٤- إذ أدخلنا تأثيرات الدخل على كل من دالة الادخار والاستثمار يصبح كلاهما غير مستقل عن الأخر .

(٣) النظريات النقدية الأخرى : (ص ١١٠)

أولا / معادلة كمبريدج : (ص ١١٠)

* افترض الكلاسيك من جامعة (كمبريدج في بريطانيا) أن النقود تطلب كوسيط للتبادل ، وكمخزون للقيمة . فالجزء الخاص باستخدامها كوسيط للتبادل يرتبط (طرديا) بمستوى الدخل النقدي .

* أن الطلب على النقود سواء لغرض مبادلة السلع والخدمات أو لغرض استخدام النقود للقيمة يتناسب (طرديا) مع الدخل النقدي .

*** دالة الطلب على النقود : هي معادلة (كمبريدج) التالية -**

$$ط = ح (ك \times م)$$

حيث إن : $ح = \frac{١}{\text{سرعة تداول النقود}} = \frac{١}{س}$

ملخص آراء النظرية النقدية الكلاسيكية :

١- تطلب النقود لأجل المعاملات وترتبط بالدخل ارتباط طرديا قوية ، فكلما زاد الدخل يزيد الطلب على النقود لأجل المعاملات . ولم تعرف للنقود سوى وظيفة واحدة هي (وسيط للتبادل) فالطلب على النقود لأجل المعاملات - هو طلب مشتق من الطلب النهائي على السلع والخدمات .

٢- **هناك علاقة (طردية) :** وتناسبية بين الكمية المعروضة والمستوى العام للأسعار .

٣- **حيادية النقود :** أي تؤثر على قيمتها النقدية في الأسواق .

٤- استقلالية الجانب العيني للنشاط الاقتصادي عن الجانب النقدي .

٥- **سعر الفائدة الحقيقي :** هو ثمن التضحية بالاستهلاك الحالي نظير الحصول على استهلاك اكبر في المستقبل .
- وهو كمية السلع والخدمات التي يمكن الحصول عليها مستقبلا نظير تأجيل الاستهلاك الحالي .

٦- **القاعدة الذهبية لنمو عرض النقود :**
(معدل نمو عرض النقود لابد من أن يساوي معدل نمو الناتج الحقيقي غير الزمن)

الفصل السابع
النظرية النقدية الحديثة (نظرية كينز) (ص ١١٧)

انتقد كينز النظرية الكلاسيكية (التقليدية) لسعر الفائدة : بأنها لا تعبر عن الواقع تعبير سليما لافتراضها ثبات الناتج الحقيقي عند المستوى التوظف الكامل بصفة مستمرة .

* **وافتراضها :** بان سعر الفائدة ، وليس الدخل ، هو (المحدد الرئيسي للادخار عند الأفراد) .

يقيم كينز نظريته الحديثة في مفاهيمها ومحتواها : على أساس (أن الفائدة ظاهرة نقدية) **لا تتحدد بتقاطع** (منحنى الادخار مع منحنى الاستثمار) في سوق رأس المال .

* **وإنما يتحدد بتقاطع** (منحنى عرض النقود مع منحنى الطلب على النقود) أو ما يعرف (بمنحنى التفضيل النقدي) في سوق المال .

حسب النظرية الكينزية : فان -

* **سعر الفائدة :** هو (العامل الثاني الذي يشترك مع الكفاية الحدية لرأس المال في تحديد معدل الاستثمار لأي فترة زمنية) .

* **الكفاية الحدية لرأس المال :** هي (سعر الخصم الذي يجعل قيمة الغلات السنوية المتوقعة من الاستثمار في أصل من الأصول مساوية لتكلفة إحلال الأصل) .

* **ويمكن قياس الكفاية الحدية لرأس المال :** بقسمة مجموع الغلات المتوقعة من الاستثمار في الأصل إلى قيمة هذا لأصل أو تكلفة إحلاله ، وضرب الناتج في مائه .

أما الفائدة : فهي (مبلغ من النقود يدفع نظير استخدامها) . ويطلق علية مجازا (ثمن النقود) .

عناصر سعر الفائدة الثلاثة الرئيسية لتحديد أو احتساب القروض البنكية : وهي -

١- مقدار من النقود مقابل المشاكل التي يتعرض لها القرض بين الدائن والمدين .
٢- مقدار من النقود مقابل المخاطر التي قد يتعرض لها استخدام القرض (الذي يمثل جزء من الفائدة) .
٣- الفائدة الصافية التي تمثل القيمة الحقيقية لاستخدام النقود .

---

* **وتظهر أهمية سعر الفائدة وتغيراتها :** في (أنها تؤثر على التنمية الاقتصادية والتوسع في النشاط الاقتصادي عن طريق الاستثمار ، بجانب تأثيراتها على الاحتفاظ بالمخزون من السلع من تجار الجملة) .

==========

(١) عرض النقود في التحليل الكينزي : (ص ١١٨)

* أنواع عرض النقود :

- ويتألف عرض النقود عادة من ثلاث أنواع من النقود :هي -

١- ورق البنكنوت : (نقود قانونية)
٢- النقود المساعدة : (نقود قانونية)
(أوراق النقد الحكومية ذات الفئات الصغيرة ، والنقود المعدنية النحاسية والبرونزية - مثل (القروش والهلل والرمزية))
٣- النقود المصرفية (نقود الودائع) : (نقود غير قانونية)

(٢) الطلب على النقود في التحليل الكينزي : (ص ١٢٠)

* **الطلب على النقود في النظرية الكينزية :** ما هو (إلا تعبير عن تفضيل السيولة النقدية ، والذي ينبع من الدوافع أو الحوافز التي تجعل الأفراد يحتفظون بثروة أو بجزء منها ، في صورة نقد سائل) .

أنواع الطلب على النقود : وتقسم إلي ثلاثة أنواع - وهي -

١- الطلب على النقود لأجل المعاملات .
٢- الطلب على النقود لأجل الاحتياط .
٣- الطلب على النقود لأجل المضاربة .

أولا / الطلب على النقود لأجل المعاملات :

* يعبر عن هذا الطلب برغبة الأفراد في الاحتفاظ بقدر معين من السيولة النقدية لمواجهة النفقات الجارية ، اليومية والشهرية .
* يعد هذا النوع أكثر الأنواع الثلاثة للطلب على النقود (شيوعا و انتشارا) : **والسبب في ذلك -**
١- انه الدافع الرئيسي الذي يحفز هذه الوحدات على الاحتفاظ بالسيولة .
٢- انه الدافع الوحيد للطلب على النقود الذي تقرره النظرية الكلاسيكية .

محددات الطلب على النقود لأجل المعاملات :

١- المستوى العام للأسعار .
٢- سرعة تداول النقود .
٣- طول فترات استلام الدخل .
٤- النمط الزمني لإنفاق الدخل النقدي .
٥- نوعية الهيكل الإنتاجي للمشروعات .
٦- مدى انتشار المؤسسات المالية (البنوك ، والسماسرة ، والوسطاء الماليين) .

ثانيا / الطلب على النقود لأجل الاحتياط :

* تستخدم النقود لمواجهة مدفوعات مستقبلية طارئة لم تكن في الحسبان ، أو عند ظهور فرص متوقعة يمكن الاستفادة منها . ويكون غرضهم في طلب النقود هو (الاحتراس أو التحسب) لأي أحداث أو نتائج غير متوقعة .

توخي الأفراد الحيطة والحذر عند تقريرهم للكمية المطلوبة من النقود لأجل الاحتياط في المجالات : التالية -

١- احتمل حدوث تغيرات في نوعية أو أسعار السلع التي يقررون الحصول عليها حسب الحاجة .
٢- انتهاز الفرص لعقد صفقات رابحة .
٣- مواجهة أحداث طارئة غير متوقعة .

محددات الطلب على نقود لأجل الاحتياط :

١- طبيعة الفرد والظروف النفسية المحيطة به .
٢- درجة عدم التأكد السائدة في المجتمع .
٣- درجة نمو وتنظيم سوق رأس المال .
٤- مدى الاستقرار في ظروف قطاع الأعمال .

ثالثا / الطلب على النقود لأجل المضاربة :

* **الطلب على النقود من اجل المضاربة :** هو (ما يتمثل في النقود السائلة التي يحتفظ بها الأفراد للاستفادة من فروق الأسعار بهدف تحقيق الأرباح) .

---

* **المضاربة عند (كينز) :** تعني (إجراء توقعات على ارتفاع أو انخفاض سعر الفائدة على الأصول المالية ، ومن ثم إجراء التوقعات على القيمة السوقية لهذا الأصول ، والمضاربة بها في سوق الأوراق المالية بهدف الحصول على أرباح)

---

* **يفترض (كينز) :** أن دافع المضاربة يقوم على أساس الاحتفاظ بأرصدة نقدية سائلة أو عاطلة انتظارا لوقت يمكن فيه الاستفادة من تغيرات الأسعار وتحقيق أرباح حينما تسمح الظروف بذلك .

---

* **ترجع تسمية هذا الطلب (بطلب المضاربة) :** لان الأفراد يحتفظون بجزء من ثرواتهم في شكل نقود سائلة لكي يستخدمونها في عمليات المضاربة حسب توقعاتهم الخاصة بتغير القيمة السوقية للسندات .

---

* **الطلب على النقود لأجل المضاربة :** هو (طلب نهائي على النقود لذاتها وتستخدم فيه النقود كمخزن للقيمة ، وليس طلبا وسيطا كما في المعاملات أو الاحتياط ، اللذان تستخدم فيهما النقود (كوسيط للتبادل)) .

 # قسم كينز الأصول المالية التي يمكن استخدامه كمخزن للقيمة أو للثروة إلى : نوعين هما -

١- **النقود :** كأصل كامل السيولة لا يعطي أي عائد مادي .
٢- **السندات :** تعطي فائدة نقدية نظير حيازتها ، والمكسب الرأس مالي المحتمل .

---

* **السندات :** عبارة عن (التزامات تعاقدية تقوم بإصدارها مؤسسات الأعمال المختلفة أو الحكومية وتتعهد بدفع مبلغ معين ثابت بصفة دورية (كل عام) طوال مدة السند ، ودفع القيمة الاسمية التي صدرت بها عند موعد الاستحقاق) .

---

* **القيمة السوقية للأصول المالية ذات العائد الثابت - مثل (المستندات) تتغير (عكسيا) مع سعر الفائدة .** (فارتفاع سعر الفائدة على السندات يدل على انخفاض القيمة السوقية للسندات ، وانخفاضة يدل على ارتفاع قيمتها السوقية) .

---

* **تنشاء (العلاقة العكسية) بين (الكمية المطلوبة من النقود المضاربة) وبين (سعر الفائدة) .**

==========

(٣) خصائص التحليل الكينزي : (ص ١٤١)

١- يتميز هذا التحليل بأنه (تحليل نقدي) يصعب في الفصل بين الاقتصاد العيني والاقتصاد النقدي .
٢- اهتم كينز بدراسة الطلب على النقود لذاتها واظهر علاقتها بمستوى الإنفاق الكلي .
٣- يعتبر كينز أول من ادخل مفاهيم الاقتصاد الجزئي ضمن إطار التحليل الاقتصادي الكلي .
٤- أوضح كينز أن الأجور النقدية والأسعار لم تعد تتصف بالمرونة التي افترضها الكلاسيك ، والسبب نمو نقابات العمال وسلطاتهم في التحكم بزيادة الأجور وتزايد ظهور الاحتكار في السوق .
٥- رفض كينز قانون ساي للأسواق (العرض يخلق الطلب) وأكد عدم وجود نظام تلقائي يستند إلى اليد الخفية والقوانين الطبيعية ، الذي يتكفل بإبقاء الطلب بصفة مستمرة عند مستوى التوظيف الكامل .
٦- اهتم كينز بدراسة جوانب الطلب حيث استخدم فكرة الطلب الفعال لتفسير أسباب عدم التوازن التي يخضع لها النظام الرأسمالي وموجات البطالة والانكماش التي يمر بها .

(٤) النظرية الكلاسيكية والنظرية الحديثة : (ص ١٤٢)

مقارنة بين النظرية الكلاسيكية - والنظرية النقدية الحديثة (الكينزية) :

النظرية الكلاسيكية

١- تهدف إلي تحديد المستوى العام للأسعار .
٢- تفترض أن الإنتاج القومي ثابت .
٣- تفترض أن النقود تطلب فقط لإغراض التبادل وليس عليها طلب مباشر .
٤- تفترض أن الدخل القومي ينفق بأكمله .
٥- تفترض أن الادخار هو صورة من صور الإنفاق .
٦- تفترض أن التغير في كميه النقود يؤدي إلي تغير مباشر وبنفس النسبة ونفس الاتجاه في المستوى العام للأسعار .
٧- تفترض حالة العمالة الكاملة .
٨- يتحدد سعر الفائدة بتعادل الادخار مع الاستثمار .
٩- تشير بتخفيض كمية النقود لمكافحة التضخم النقدي .
١٠- تشير بزيادة كمية النقود لمقاومة الانكماش وهبوط الأسعار .

النظرية النقدية الحديثة (الكينزية)

١- افترضت أن حالة التوازن للنشاط الاقتصادي تكون تحت مستوى العمالة الكاملة .
٢- افترضت أن العمالة الكاملة حالة استثنائية وليست عامة .
٣- أعطت اهتماما كبيرا للطلب المباشر على النقود .
٤- درست العلاقة بين مستوى الإنفاق القومي والدخل القومي .
٥- إذا تحققت العمالة الكاملة ، أي ظل الإنتاج الحقيقي ثابتا .
٦- الدخل القومي : هو الذي يتحدد بتعادل الادخار مع الاستثمار .
٧- سعر الفائدة لدى (كينز) فيتحدد بالطلب على السيولة وعرض النقود .
٨- في حالة الانكماش أو الهبوط في النشاط الاقتصادي ، يتم زيادة الإنفاق القومي .
٩- في حالة التضخم النقدي (يخلق فائض في الميزانية) بتخفيض الإنفاق القومي .
١٠- ربط السياسة النقدية بالسياسة المالية في إطار واحد .

تتفق النظرية النقدية الحديثة مع النظرية النقدية الكلاسيكية في :

(إذا تحققت العمالة الكاملة أي ظل الإنتاج الحقيقي ثابتا) فان الزيادة في الإنفاق القومي تنعكس بالكامل في رفع المستوى العام للأسعار .

٨

الفصل التاسع

السوق النقدية و السوق المالية (ص ١٧١)

* **تتوقف فعالية أي جهاز مصرفي على درجة نمو السوقين : (النقدي) و(المالية) .**
* **السوق النقدية :** تختص بالتمويل على المدى القصير - مثل (الودائع / منح القروض) .
* **السوق المالية :** تختص بالتمويل على المدى طويل الأجل - مثل (إصدار الصكوك / المستندات) .

==========

(١) تعريف السوق النقدية : (ص ١٧١)

* **السوق النقدية :** هي (المكان الذي يتم فيه تداول النقود أو أي معاملات نقدية أخرى على المدى القصير) .

وعادة ما تكون هذه المعاملات من خلال مؤسسات مصرفية أو مالية ويكون التعامل بالأصول النقدية .

==========

(٢) خصائص السوق النقدية : (ص ١٧١)

* **من أهم خصائص السوق النقدي في الاقتصاد النقدي :**

١- تداول نوع خاص من **الأصول** ذات السيولة المرتفعة نسبيا والتي تعرف بالأصول النقدية .

* **وأهم ما يميز هذه الأصول :** أنها قادرة على التحول إلى نقود قانونية خلال فترة قصيرة وبأقل قدر من التكلفة أو الخسارة .

- **ومن أمثلة هذه الأصول :** (أذونات الخزينة / والأوراق التجارية - مثل - الكمبيالات - والسندات الأمر / وشهادات الإيداع المصرفية / والقروض المصرفية المباشرة) جميعها تمثل مديونيات قصيرة الأجل .

٢- يتعامل في هذه السوق مؤسسات ذات طبيعة خاصة في نوعيتها وعلاقتها وأنظمتها . مثل (البنك المركزي / والبنوك التجارية / وشركات التأمين)

٣- **سعر الفائدة :** هو الذي يحقق التوازن بين الكمية المعروضة من الأرصدة النقدية والكمية المطلوبة منها .

- وهذا السعر يعبر عن خيار الوحدات الاقتصادية المتعاملة في السوق بين إنفاقها الحالي وإنفاقها في المستقبل ، وهو ما ترغب في الحصول علية نظير تأجيل الإنفاق الحالي .

٤- تعتبر المركز الذي تتجمع فيه الأصول النقدية الباحثة عن استثمار في الأجل القصير . ويتبادل فيها أيضا بدائل النقود التي تتصف بسهولة التبادل ، والتكلفة المنخفضة نسبيا .

٥- يتفرع من السوق النقدية عدد من الأسواق الفرعية التي تختص كل منها بنوع محدد من الأصول النقدية قصيرة الأجل . حيث تعتمد الأسواق الفرعية في تعاملاتها مع السوق الرئيسية في تحقيق أهداف الوحدات الاقتصادية العاملة فيها.

٦- في حالة عدم وجود مكان محدد أو معين تقام فيه السوق النقدية ، حيث يتلاقى (العرض مع الطلب) يمكن الاستعاضة عن ذلك (باتصالات ، والمرسلات الالكتروني) .

* وتعتبر أسواق (لندن / ونيويورك / وطوكيو) من اكبر الأسواق النقدية والمالية من هذا النوع .

==========

(٣) مكونات السوق النقدية : (ص ١٧٣)

* **تتكون السوق النقدية من عدد من المؤسسات والأسواق الفرعية : على النحو التالي -**

١- سوق النقود تحت الطلب .
٢- سوق القروض قصيرة الأجل المضمونة .
٣- سوق قبول أوراق الدفع .
٤- سوق أذونات الخزينة .

(٤) السوق المالية (سوق الأوراق المالية) : (ص ١٧٤)

* **السوق المالية :** تختلف عن السوق النقدية في انه يتداول فيها (أصول مالية - أو أدوات تمويل - وحقوق ملكية طويلة الأجل) - مثل (السندات / واسهم الشركات) .

أنواع السوق المالية : وتقسم إلي نوعان - وهي -

١- السوق الأولية (سوق الإصدار) .
٢- السوق الثانوية (سوق التداول) .

أولا / السوق الأولية (سوق الإصدار) .

* وهي السوق التي يتم فيها **بيع إصدارات الأسهم والسندات الجديدة** ، حيث تقوم الشركات أو الحكومة بطرح (أسهم أو بيع سندات) فيها للحصول على موارد مالية لتمويل استثماراتها أو مشاريعها . وهذه الموارد تمثل (استثمارات حقيقية للأوراق التي تم بيعها) .

ثانيا / السوق الثانوية (سوق التداول) .

* وهي السوق التي يتم فيها **إعادة بيع أوراق مالية سبق إصدارها** . لذلك فان مواردها (لا تعتبر استثمارات حقيقية) ، لكنها (استثمارات مالية) . وعلى هذا فليس كل استثمار مالي في هذه السوق يتحول إلي استثمار حقيقي .

وللسوق الثانوية وظيفتان : هما -

١- تسهيل عمليات بيع الأصول المالية وتداولها ، وإمكانية تحويلها إلي أرصدة نقدية سائلة .
٢- تحديد القيمة السوقية للورقة المالية في السوق الأولية .

الشروط الأساسية لقيام السوق المالية : هي -

١- وضوح الفلسفة الاقتصادية التي يتحدد على ضوئها دور رأس المال الخاص ومساهمته في الاقتصاد الوطني ، وتقاس كفاءتها بمدى نجاحها في تجميع المدخرات وتوظيفها بشكل مربح .
٢- وجود حجم كاف من المدخرات التي يمكن تحويلها إلى استثمارات عن طريق هذه السوق .
٣- أن يكون لها طاقة استيعابية قادرة على استيعاب رأس المال المتاح لتمويل مشاريع الاقتصادية ذات جدوى مربحة .
٤- وجود إطار تشريعي وتنظيمي مرن قادر على تطويرها باستمرار ، مع تسهيل إجراء المعاملات وحماية لحقوق المتعاملين في السوق .
٥- وجود مؤسسات مالية ومصرفية من كافة التخصصات تؤدي دورها في تعبئة المدخرات والبحث عن الفرص الاستثمارية وبلورتها في شكل مشاريع .
٦- تنويع أدوات الاستثمار المالي ذات المزايا المختلفة التي تؤدي إلى توسعة السوق وزيادة فعاليتها . وجعل عملية تداول الأوراق المالية في متناول المستثمرين .

==========

(٥) وظائف السوق المالية : (ص ١٧٥)

١- تعبئة المدخرات مع إيجاد درجة مناسبة من السيولة لكل من المدخرين والمستثمرين .
٢- إيجاد أسواق دائمة ومستمرة مفتوحة للتعامل تضمن تنفيذ الصفقات .
٣- التخصيص الكفء لرأس المال عن طريق تحديد الأسعار بقوى (العرض والطلب) على الأوراق المالية المتداولة .
٤- تعتبر المركز الذي تتجمع فيه كل الانعكاسات والتأثيرات للتغيرات الحادثة في الاقتصاد الوطني .
- العلاقة بين (السوق المالية / والاقتصادي الوطني) علاقة (متبادلة) .

٩

الفصل العاشر

النقود و التضخم (ص ١٧٧)

(١) تعريف التضخم : (ص ١٧٧)

* **التضخم :** هو (الارتفاع في المستوى العام لأسعار السلع والخدمات خلال فترة زمنية محددة أو معينة) .
* **التضخم :** هو (الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار لفترة طويلة نسبيا) .

==========

(٢) أنواع التضخم : (ص ١٧٨) - (ملاحظه للعلم / قام الدكتور بتغيير أنواع التضخم عما هو موجود في الكتاب)

١- تضخم الطلب :
* يحدث هذا النوع عندما تكون (الكمية المطلوبة > اكبر من الكمية المعروضة) من السلعة والخدمات ، ويكون الجهاز الإنتاجي غير قادر على التوسع .

٢- التضخم المستورد (المنشأ) :
* ينشا نتيجة لارتفاع أسعار السلع والخدمات = في دول أخرى غير بلد المنشأ .

٣- التضخم الهيكلي :
* يتمثل في الخلل الذي ينشا نتيجة اختلال العلاقات الاقتصادية الثابتة والمتغيرة التي تربط جوانب الاقتصاد المختلف .

٤- تضخم التكاليف :
* ينشأ هذا النوع من التضخم نتيجة ارتفاع تكاليف عناصر الإنتاج بدون حدوث أي تغير في الطلب الكلي .

==========

(٣) أثار التضخم : (ص ١٨٣)

١- الآثار الاجتماعية للتضخم :
* يتمل الأثر الاجتماعي السلبي للتضخم من خلال عملية توزيع الدخول ، حيث يؤدي إلي إعادة توزيع الدخول وتحويل القوة الشرائية من جانب ذوي الدخول المنخفضة أو الثابتة إلي ذوي الدخول المرتفعة . الأمر يؤدي إلي اختلال العلاقات الاجتماعية بين هذه الفئات .

٢- الآثار الاقتصادية للتضخم :
* لا يعني التضخم انخفاض القوة الشرائية للنقود بقدر ما يعني انخفاض القوة الشرائية للوحدات الاقتصادية الحائزة على النقود . ويكون تأثيره في توزيع الدخول ليس محايدا لأنه يغير التوازن لصالح الوحدات الاقتصادية القوية على حساب الوحدات الاقتصادية الضعيفة .

 # هناك مجالات اقتصادية أخرى تصل إليها أثار التضخم : وهي -

١- جهاز الثمن .
٢- هيكل الإنتاج .
٣- نشاط التسويق والتوزيع .
٤- الجهاز المصرفي .
٥- القطاع الخارجي .

(٣) علاج التضخم : (ص ١٨٧)

* **نوعان :**

١- العلاج العام .
٢- العلاج المتخصص .

النوع الأول / العلاج العام :

* يتمثل في توجيه التقلبات الحادثة نحو تحقيق التراكم الرأسمالي وإعادة التوزيع من جهة ، وتحسين مستوى الدخول من جهة أخرى .

* **يتم الاختيار بين السياستين :**

أ) السياسة النقدية الانكماشية :

* ويتم من خلالها تحديد إجراءات معاكسه للضغوط التضخمية تعمل على امتصاص الزيادة في عرض النقود وتقييد الإنفاق النقدي وحصر النشاط الحكومي ونشاط المشروعات ومنح الائتمان . وينشا عن ذلك انخفاض النشاط الإنتاجي وحدوث تباطؤ في معدلات النمو وتميل الأسعار إلي الانخفاض .

ب) سياسة التحكم بالدخل النقدي :

* تتمثل في الإجراءات التي تهدف إلى تحقيق استقرار النقدي . مع معدل معقول من التضخم . حيث يتم التحكم في التضخم ويكون عاملا في تحقيق النمو الاقتصادي . مع الحرص على المحافظة على قيمة النقود وقوتها الشرائية بطريقة نسبية .

إجراءات السياسة المالية لعلاج التضخم : هي -

١- خفض الإنفاق الحكومي أو ترشيده .
٢- زيادة الضرائب .
٣- الإقلال من الإعانات (خاصة على الاستهلاك) .

النوع الثاني / العلاج المتخصص :

* أي اختيار الوسائل والأدوات المناسبة لنوع بعينه من أنواع التضخم - مثل (التضخم من جانب الطلب) أو (التضخم من جانب العرض) ، أو ما يعرف بالسياسة الانتقائية في بعض الأحيان .

** علاج التضخم من جانب الطلب :

١- الإقلال من إصدار النقود والتوسع النقدي .
٢- تقييد الاستهلاك بالتأثير على محدداته .
٣- تمويل الإنفاق الحكومي عن طريق الضرائب بدل من التمويل العجزي (الاقتراض من الخارج) .
٤- إتباع سياسة انكماشية بتقليل الإنفاق الحكومي بشكل لا يضر بالنشاط الاقتصادي .

** علاج التضخم من جانب التكاليف :

١- العمل على رفع إنتاجية المشروعات واستغلال طاقاتها الإنتاجية المعطلة .
٢- ربط نمو الأجور النقدية بنمو إنتاجية عناصر الإنتاج .
٣- إيجاد الوسائل الكفيلة بزيادة معدل التكوين الرأسمالي في المجتمع .

الفصل الحادي عشر
البنوك التجارية (ص ١٩٣)

تعريف البنوك التجارية :

* **البنوك التجارية :** هو (المنشأة التي تقبل الودائع من الأفراد والشركات تحت الطلب أو الأجل . ثم تستخدمها في منح القروض والسلفيات بهدف تحقيق الربح) .

* القروض والسلفيات عادة ما تكون مدتها في حدود عام .

* **يطلق على (البنوك التجارية) :** أحيانا (بنوك الودائع) - نظرا لما اكتسبته من ثقة منذ نشأتها بالوفاء بالتزاماتها عند طلبها .

* **اتفاق الأفراد على قبول (الشيكات) في التداول بالرغم من أنها لا تملك قوة الإبراء القانوني المتوافرة في النقود والسبب :** في ذلك إلي الضمانات التي توفرها أنظمة التعامل بالشيكات والتي تخرم إصدارها بدون رصيد .

* **أصبحت البنوك التجارية من أهم مؤسسات خلق النقود :** لأنها تصدر النقود المصرفية عن طريق القروض والتسهيلات التي تمنحها وفي حدود الودائع التي تستلمها .

* **تعتبر البنوك التجارية :** من (أقدم أنواع البنوك نشأة) ، وهي تمثل (الركيزة الأساسية لأي جهاز مصرفي) ، وهي (تقع في قاعدته) ، بينما يقف (البنك المركزي على قمة هذا الجهاز) .

==========

(١) وظائف البنوك التجارية : (ص ١٩٤)

١- قبول الودائع بجميع أنواعها وإيداعها في حسابات العملاء .
٢- إقراض الأموال ومنح التسهيلات الائتمانية .
٣- خصم الأوراق التجارية - مثل (الكمبيالات) أو تحصيلها عند موعد استحقاقها .
٤- خلق النقود (المصرفية) للمساهمة في إتمام المعاملات .
٥- بيع وشراء الأوراق المالية لحسابها أو حساب العملاء .
٦- القيام بوظيفة أمناء الاستثمار لحساب العملاء .
٧- القيام بخدمات بالنيابة عن عملائها - مثل (التحويلات النقدية / وتحصيل الشيكات أو الكمبيالات / وسداد الديون نيابة عنهم عند موعد الاستحقاق) .

==========

(٢) أعمال البنوك التجارية : (ص ١٩٤)

* تختلف (النقود المصرفية) التي تصدرها (البنوك التجارية) عن (النقود القانونية) (العملة الورقية والمعدنية) التي يصدرها (البنك المركزي)
في - أن الأولى : لها قوة إبراء محدودة وغير نهائية .
بينما - للثانية : قوة إبراء نهائية مستمدة من التشريع الذي صدرت منه .

* **النقود القانونية :** تستخدم في كافة القطاعات الاقتصادية وعلى كل المستويات .
* **النقود المصرفية :** تستخدم عادة في بعض هذه القطاعات الاقتصادية وليس كلها .

أهم الأعمال التي تمارسها البنوك التجارية : هي -

١- إدارة واستثمار أموال العملاء بعد تجميعها في شكل ودائع ومدخرات .
٢- إصدار خطابات الضمان وخطابات الاعتمادات المستندية التي يتعهد البك بسدادها للعملاء .
٣- بيع وشراء العملات الأجنبية بالعملة المحلية ، أو بالعكس .
٤- منح القروض والتسهيلات الائتمانية بجميع أنواعها - مثل (القروض النقدية / والسحب على المكشوف .....) .
٥- القيام بالخدمات المالية والتمويلية لقاء بعض الرسوم - مثل (إجراء التحويلات / تمويل التجارة الدولية .....) .
٦- تأجير الخزان الحديدية للعملاء لحفظ (الذهب / المجوهرات / المستندات ذات القيمة .....) .

==========

(٣) خصائص البنوك التجارية : (ص ١٩٥)

١- السعي إلى تحقيق الأرباح من خلال جميع الأعمال التي تمارسها سواء لعملائها أو للآخرين .
٢- تتأثر أعمال البنوك التجارية برقابة (البنك المركزي) ولا تؤثر عليه وله سلطة الرقابة على البنوك العامة الدولة .
٣- التعدد والتنوع : حيث تتعدد البنوك التجارية وتتنوع تبعا لحاجة النشاط الاقتصادي إلى النقود الورقية والمعدنية والمصرفية وحسب التعاملات .
٤- اختلاف (النقود المصرفية) عن (النقود القانونية) في قوة الإبراء . وتتزايد قوة إبراء النقود المصرفية بالمزيد من الثقة في أدوات البنوك التجارية وأعمالها .

١١

الفصل الثاني عشر
الأرباح والسيولة في البنوك التجارية (ص ٢٠٠)

(١) أرباح البنك التجاري : (ص ٢٠٠)

* **يسعى البنك التجاري :** كأي منشاة اقتصادية إلي تحقيق أقصى ربح ممكن من خلال الخدمات والعمليات المصرفية التي يقوم بها بشكل يومي . هذا الربح يتمثل في زيادة الإيرادات عن النفقات . أي (زيادة الأصول عن الخصوم في حساب الأرباح والخسائر) للبنك .

==========

(٢) إيرادات البنك : (ص ٢٠٠)

* **تتكون إيرادات البنك التجارية : مما يلي -**

١- الفائدة التي يحصلها عليها البنك من القروض التي يقدمها للمقترضين .
٢- العائدات على استثماراته في بعض الأصول .
٣- الأرباح الرأسمالية التي تنشأ عن ارتفاع القيمة السوقية للأصول والأوراق المالية في محفظته التجارية والاستثمارية .
٤- الرسوم على الخدمات المصرفية التي يقدمها للعملاء وللآخرين .
٥- العمولات التي يتقاضاها على إصدار الضمانات والكفالات .
٦- الأرباح الناشئة عن ارتفاع قيمة العملات الأجنبية والذهب والفضة التي في حوزته .
٧- إيجارات الخزائن الحديدية للعملاء .
٨- عمولات الوساطة المالية بجميع أنواعها .

==========

(٣) السيولة النقدية في البنك التجاري : (ص ٢٠٩)

* رأس المال البنك التجاري قد لا يتعدى نسبه متواضعة قد تصل إلى (٥%) من إجمالي الودائع التي بحوزته . من الضروري أن يحتفظ البنك لديه وعلى الدوام بدرجه عالية أو ملائمة بأرصدة نقدية كافية لتغطية مسحوبات العملاء من ودائعهم بجميع أنواعها .

* ضرورة الاحتفاظ بسيولة نقدية عالية لا تقل عن (١٥%) من إجمالي ودائع البنك ولا تزيد عن (٢٠%) منها حسب (نظام مراقبة البنوك في المملكة) لتلبية هذه السحوبات ، وتحقيق أقصى قدر من الإرباح الممكنة من جراء توظيف رأس ماله وودائع عملائه في مجالات الاستثمار المتاحة .

 # البنك محكوم بعاملين لرسم سياساته الاستثمارية والتشغيلية : هي -

أولا / عامل الربح : وهو (أقصى ربح يسعى إلي تحقيقه حسب الإمكانات الفنية والاقتصادية والاجتماعية المتاحة له) .

ثانيا / عامل السيولة النقدية : وهو (عامل السيولة النقدية الذي يعبر عن مدى استعداده لتلبية احتياجات العملاء من المسحوبات النقدية بجميع أنواعها) .

* **هذان العاملان قد يسيران في اتجاهين متضادين :** أي أن (زيادة احدهما لا بد من أن تكون على حساب الأخر) .

* **هناك عاملا ثالثا من رسم تلك السياسات : وهو -**

ثالثا / (حماية حقوق المساهمين) : وهو (تجنب التوظيف غير الرشيد والابتعاد عن الأعمال التي قد تعرض البنك إلي تغير ثقة العملاء فيه أو تؤدي إلي إفلاسه) .

(٤) معايير قياس السيولة النقدية : (ص ٢١٠)

١ - درجة يسار البنك = القيمة السوقية الأصول البنك / مجموع التزاماته أمام الغير

---

٢ - نسبة الاحتياطي = الرصيد النقدي للبنك لدى البنك المركزي / إجمالي ودائع البنك

---

٣ - نسبة الرصيد النقدي = نسبة الاحتياطي + النقدية بخزينة البنك / إجمالي ودائع البنك

---

٤ - نسبة السيولة النقدية = نسبة الرصيد النقدي + قيمة الأصول ذات السيولة المرتفعة / إجمالي ودائع البنك

---

٥ - معامل السيولة النقدية = قيمة الأصول السائلة والمتحركة / إجمالي قيمة الأصول × ١٠٠

---

٦ - معامل رأس المال = إجمالي حقوق المساهمين / إجمالي الخصوم × ١٠٠

س / كيف يتصرف البنك إذا كانت سيولته منخفضة ؟

ج / يجب أن يسعى البنك إلي زيادة أرصدته النقدية عن طريق واحد أو أكثر من المصادر التالية :

١- إيداع نقود جديدة من الأفراد أو الشركات أو الهيئات الحكومية .
٢- طلب سداد القروض التي للبنك عند الغير .
٣- تحقيق رصيد للبنك من البنوك الأخرى والمراسلين .
٤- الاقتراض من البنك المركزي .
٥- طلب زيادة رأس المال من المساهمين .

==========

(٥) محددات السيولة النقدية : (ص ٢١٢)

١- التغير في الرصيد النقدي من واحد أو أكثر من المصادر السابقة .

٢- التغير في نسبة الاحتياطي القانوني التي فرضها البنك المركزي ع البنك التجارية .

٣- تحويل العملاء لودائعهم من ودائع جارية تحت الطلب إلى ودائع غير جارية (ادخارية / ولأجل / وشبه النقدية) ، أو بالعكس .

٤- عادات تسوية المعاملات المالية .

٥- مدى توافر بدائل النقود واستخداماتها .

١٢

الفصل الثالث عشر

الائتمان المصرفي و خلق نقود الودائع في البنوك التجارية

(ص ٢١٣)

* **الائتمان : يعني (الثقة) .** وهي (الأساس الذي يحدد رغبة وقبول البنك بمنح عميله مبلغا من المال كقرض ، يقوم العميل بسداده في أوقات لاحقة) .

* **يقصد بمنح الائتمان :** هو تقديم مبالغ نقدية سواء قانونية أم مصرفيه إلى الإفراد والشركات والهيئات على اختلاف أنواعها ولآجال مختلفة . وذلك لمواصلة أعمالها أو تمويل مشاريعها الجديدة على أن تقوم بسدادها وفوائدها عند حلول الآجل المتفق عليها .

* **للائتمان تكلفة :** يتم على أساسها تحديد ثمن الائتمان (الفائدة) . - **تتمثل في ثلاث عناصر :**

١- عائد على رأس المال المقترض .

٢- نصيب من نفقات لبنك .

٣- هامش لتغطية المخاطر المحيط بالعمل أو المشروع .

أهم صور الائتمان :

١- أن يكون قرضا نقدية مباشرا ، أو السحب على المكشوف ، أو خصم أوراق تجارية لصالح العميل .

٢- أن يكون كفالة ، أو ضمان يمنحه البنك لعميله قبل الغير- مثل (إصدار خطابات الاعتمادات المستندية / وخطابات الضمان) .

==========

(١) أنواع الائتمان : (ص ٢١٤)

١- **بالنسبة للمدة :** هو (ائتمان قصير الأجل ، أو متوسط ، أو طويل الأجل) ويؤثر في عملية احتساب سعر الفائدة .

٢- **بالنسبة للأغراض :** قد يكون لأغراض (إنتاجية ، أو استهلاكية ، أو تجارية) .

٣- **بالنسبة للضمانات : فهو أما :**

١- ائتمان شخص يرتكز على ثقة البنك بالعميل دون غيرها .

٢- ائتمان مضمون برهونات أو كفالات يقدمها العميل للبنك ، ويسمى في هذه الحالة (بالائتمان العيني) .

ملاحظة / هذا الدرس تم الرجوع إلي كتاب (المساعد في مبادئ الاقتصاد الكلي ١٠٢) .

==========

(٢) مضاعف الاستثمار : (ص ٣٢)

* تعريف مضاعف الاستثمار : هو (عدد المرات التي يزداد بها مستوى الدخل التوازني نتيجة زيادة معينة في حجم الاستثمار).

==========

قانون (دالة) مضاعف الاستثمار .

* الطريقة الأولي :

$$\text{مضاعف الاستثمار} = \frac{\text{الزيادة في الدخل التوازني}}{\text{الزيادة في الاستثمار}}$$

$$\text{مضاعف الاستثمار} = \frac{١}{\text{الميل الحدي للادخار}}$$

* الطريقة الثانية :

$$\text{مضاعف الاستثمار} = \frac{١}{١ - \text{الميل الحدي للاستثمار}}$$

* الزيادة في الدخل التوازني = مضاعف الاستثمار × الزيادة في الاستثمار

==========

(٣) مضاعف الائتمان : (ص ٤٩)

* تعريف مضاعف الائتمان : هو (عدد المرات التي يتضاعف بها الائتمان الكلي في البنوك نتيجة إيداع وديعة أولية لدى بنك تجاري) .

==========

قانون (دالة) مضاعف الائتمان .

١) عند طلب حساب حجم الائتمان المولد .

$$\text{مضاعف الائتمان} = \frac{١}{\text{نسبة الاحتياطي}}$$

$$\text{حجم الائتمان المولد} = \text{حجم الوديعة الأولى} \times \text{مضاعف الائتمان}$$

٢) عند طلب حساب نسبة الاحتياطي القانوني .

$$\text{مضاعف الائتمان} = \frac{\text{حجم الائتمان المولد}}{\text{حجم الوديعة الأولى}}$$

$$\text{نسبة الاحتياطي القانوني} = \frac{١}{\text{مضاعف الائتمان}}$$

١٣

الفصل الخامس عشر

عرض النقود (ص ٢٤٨)

 # أنواع عرض النقود : ثلاث وهي -

١- **أوراق البنكنوت :** أي (النقود القانونية التي يصدرها البنك المركزي بأمر الحكومة) . يطلق عليها (نقود قانونيه)

٢- **النقود المساعدة :** أي (أجزاء الوحدة النقدية (المعدنية) ، ويصدرها البنك المركزي أيضا بأمر الحكومة ، إضافة إلي نوع أخر هو (المسكوكات الذهبية و الفضية) . يطلق عليها (نقود قانونيه)

٣- **النقود المصرفية :** هي (نقود الودائع المتمثلة بالقيود المحاسبية في الحسابات البنكية ، و اعتمادات العملاء . يطلق عليها (نقود غير قانونيه)

==========

(١) القاعدة النقدية : (ص ٢٥٠)

* **تعريف (القاعدة النقدية) :** هي (مفهوم نقدي للدلالة على استخدام النقود في إتمام المعاملات أو المبادلات) .

* **تعريف (القاعدة النقدية) :** هي (النقود عالية القوة) .

 # عناصر القاعدة النقدية الرئيسية :

١- النقود المتداولة خارج الجهاز المصرفي عند الأفراد والشركات والحكومة .

٢- الاحتياطات النقدية ، التي تحتفظ بها البنوك التجارية عند البنك المركزي التي تحددها نسبة الاحتياطي القانوني .

٣- الأرصدة النقدية الحاضرة ، التي تحتفظ بها البنوك التجارية في خزائنها لمقابلة احتياجات عملائها من ودائع .

==========

(٢) قياس عرض النقود : (ص ٢٥١)

 # تعاريف .

* **عرض النقود بالمفهوم (الضيق) :** يستند هذا المفهوم على (وظيفة النقود كوسيط للتبادل) .

* **عرض النقود بالمفهوم (الواسع) :** يستند هذا المفهوم على (وظيفة النقود كمستودع للقيمة بدرجة اكبر) .

* **عرض النقود بالمفهوم (الشامل) :** يستند هذا المفهوم على (وظيفتي النقود كوسيط للتبادل و كمستودع للقيمة) إضافة إلي إدخال النوع الثالث من الودائع (الودائع شبة النقدية أو الأخرى) .

الفصل السادس عشر

البنوك المركزية (ص ٢٦٥)

تعريف البنك المركزي : هو (مؤسسة تنشئها الدولة لتقوم بإصدار العملة المحلية بجميع أنواعها ، وتتولى أعمالها المصرفية ، والرقابة على أعمال البنوك ونشاطاتها ، ورسم السياسة النقدية ، والإشراف على تنفيذها) .

==========

(١) خصائص البنك المركزي : (ص ٢٦٥)

١- هو مؤسسه حكوميه ، تنشأ بقرار من السلطات التشريعية أو السياسة في الدولة . ويمثلها أمام البنوك سواء في الإشراف أو الرقابة عليها .

٢- يحتل مركز الصدارة وقمة الجهاز المصرفي بما له من سلطات عليا على جميع البنوك ألعامه في الدولة . والقدرة على إصدار النقود القانونية وتداولها ، والسيطرة على شؤون النقود والائتمان في الاقتصاد الوطني .

٣- هو مؤسسة وحيدة في نشاطاتها ، ولا تتعارض أعماله مع أعمال البنوك ، ولا ينافسها .

٤- هو مؤسسة عامة تابعة للدولة ، مستقل في إدارته وفي مجلس إدارته ونظامه الأساسي ، وقد يكون له الاستقلال في قراراته في كثير من الأحيان في بعض الدول .

٥- لا يسعى إلي تحقيق الأرباح من عملياته ، وان تحققت له بعض الأرباح فيكون ذلك من قبيل الصدفة أو الظروف العارضة ، وليست الأساسية .

==========

(٢) وظائف البنك المركزي : (ص ٢٦٥)

١- **البنك المركزي :** هو بنك إصدار العملة المحلية .

٢- **البنك المركزي :** هو بنك البنوك .

٣- **البنك المركزي :** هو بنك الحكومة .

أولا / البنك المركزي : بنك إصدار العملة المحلية .

* حيث يتولى إصدار العملة المحلية بجميع أنواعها (المعدنية / الفضية / الذهبية / الورقية) وذلك بالقدر الذي يتناسب مع النشاط الاقتصادي ومع السياسة العامة للدولة .

قواعد الإصدار النقدي :

القاعدة الاولى / الغطاء الذهبي الكامل : أي أن يتقيد البنك المركزي في إصداره للعملة المحلية بحجم الذهب التي بحوزته

القاعدة الثانية / الغطاء الذهبي الجزئي الوثيق : أي أن يتقيد البنك المركزي في إصداره للعملة المحلية بمقدار ثابت من العملات الأجنبية والسندات الحكومية وحقوق السحب الخاص التي في حوزته كجزء من الغطاء النقدي ويغطي الجزء الباقي بالذهب .

القاعدة الثالثة / غطاء الذهب النسبي : أي أن يتقيد البنك المركزي في إصداره للعملة المحلية بنسبه ثابتة ومحددة من الذهب ولتكن (٤٠%) على سبيل كحد أقصى .

القاعدة الرابعة / تعريف الحد الأقصى للإصدار : أي أن يتقيد البنك المركزي في إصداره للعملة المحلية (خاصة الورقية) بحد أقصى أو أعلى من هذه الأوراق ، دون الالتزام بوجود أي نسبة من الذهب أو المعاملات الأجنبية في الغطاء .

القاعدة الخامسة : الإصدار الحر : أي أن لا يتقيد البنك المركزي في إصداره للعملة المحلية (خاصة الورقية) بأي قاعدة للغطاء .

ثانيا / البنك المركزي : بنك البنوك .

١) المجالات المحلية :

 # يقوم البنك المركزي بوظيفة بنك البنوك من خلال : ما يلي -

١- الاحتفاظ بودائع البنوك التجارية .

٢- إقراض البنوك التجارية .

٣- وضع القواعد الخاصة بالرقابة على عمليات البنوك وخدماتها والتعليمات الخاصة بتداول النقود وتغيرات الأسواق .

٤- منح التراخيص بتأسيس بنوك جديدة أو مؤسسات أو مكاتب مالية أو تمويلية بعد موافقة الجهات الحكومية المختصة .

٥- دراسة المراكز المالية للبنوك والقيام بالتفتيش الدوري على الوحدات الاقتصادية العامة ومدى سلامتها .

٦- الرقابة على الائتمان : - **تتلخص رقابة البنك المركزي على الائتمان - ما يلي -**

أ - الرقابة الكميه .

ب - الرقابة النوعية .

ج - الرقابة المباشرة .

د - تسوية عمليات المقاصة بين البنوك .

---

٢) المجالات الدولية :

 # تعريف غرفة القطع الأجنبي : هي (القسم المسئول في البنك المركزي عن تغطية استحقاقات جميع مراسلي البنوك التجارية في الخارج ، لمقابلة مسحوبات البنوك وفروعها الداخلية عليهم من العملات الأجنبية سواء في شكل شيكات أو حوالات أو اعتمادات مستنديه أو غيرها من وسائل تمويل التجارة الخارجية والمتاجرة بالعملات الأجنبية الرئيسية بهدف تحقيق الأرباح) .

 # أغراض البنك المركزي في الرقابة على الصرف الأجنبي : ما يلي -

١- تنظيم عمليات خروج رؤوس الأموال وتحويل النقود إلي الخارج ، أو السيطرة عليها ومنع أي تهريب أو نشاط غير قانوني قد يضر بالاقتصاد المحلي .

٢- عزل الاقتصاد المحلي عن التبعية الخارجية (أي الارتباط بأي عملة أجنبية) وما ينشا عن ذلك من أثار .

٣- دعم سعر الصرف الرسمي وحمايته أما بدفع إعانة للمصدرين أو أن يقوم بتحصيل بعض الرسوم من المستوردين لقاء تزويدهم بكميات العملة الأجنبية المطلوبة لعملياتهم .

 # وسائل البنك المركزي في الرقابة على الصرف الأجنبي : ما يلي -

١- الرقابة المباشرة . **٢- الرقابة غير المباشرة .**

ثالثا / البنك المركزي : بنك الحكومة .

* لا يقصد بذلك ملكية الحكومة للبنك المركزي . بل هو وصف للتعبير عن كونه أداة للحكومة في تنفيذ سياساتها النقدية . وهو ليس إدارة حكومية بل له نوع من الاستقلالية في إدارته في ممارسته للنشطات المصرفية . ويعتبر من ضمن مسؤولياته عن تنفيذ السياسة النقدية التي تقرها الحكومة . فهو المستشار المالي للدولة ومصدر مهم من مصادر الائتمان فيها . **أضافه إلي قيامه بالوظائف : التالية -**

١- الاحتفاظ بأرصدة الحكومة وحساباتها الخاصة بالإيرادات العامة ودفع جميع نفقاتها وتمويل مشروعاتها العامة .

٢- الاقتراض نيابة عن الحكومة .

٣- تقديم القروض المباشرة للحكومة عند ظهور العجز في الميزانية العامة للدولة .

٤- إسداء النصح والمشورة للحكومة فيما يتعلق بالسياسات الاقتصادية بصفه عامة لمواجهة التغيرات في الظروف الاقتصادية المختلفة التي تعيش فيها الدولة .

٥- حفظ احتياطي الدولة من الرصيد المعدني الذهبي ، واحتياطي النقد الأجنبي المستخدمان كغطاء للعملة المحلية .

٦- إدارة الفوائض المالية للدولة والتي تستثمرها في الخارج ، أو تنميتها سواء كانت هذه الاستثمارات في شكل أصول رأسمالية أو أوراق مالية وتجارية .

١٥

الفصل السابع عشر

البنك المركزي والإشراف على تنفيذ السياسة النقدية

(ص ٢٧٥)

 # ملاحظة / هذا الدرس تم الرجوع إلي كتاب (المساعد في مبادئ الاقتصاد الكلي ١٠٢) حسب تحديد الدكتور

==========

(١) البنك المركزي : (ص ٥٢)

أ) وظائف البنك المركزي :

١ / بنك الدولة :

يتولى الإشراف وتنظيم حسابات الدولة (الإيرادات العامة ، والنفقات العامة) . والمدفوعات الدولية ، وإدارة احتياط النقد الأجنبي .

٢ / بنك البنوك :

يتولى الإشراف وتنظيم إنشاء البنوك التجارية والمؤسسات المالية والرقابة على عملياتها ، والاحتفاظ بنسبة من الودائع المودعة لديها ، وخصم الأوراق التجارية المقدمة من البنوك .

٣ / إصدار العملة الوطنية :

والمحافظة على قيمتها بما يتفق مع أهداف السياسة النقدية .

ب) يقوم بوظيفة البنك المركزي في السعودية : (مؤسسة النقد العربي السعودي)

==========

(٢) السياسة النقدية : (ص ٥٢)

أ) تعريف السياسة النقدية :

* **هي** (مجموعة الأدوات النقدية التي تستخدمها **السلطات النقدية في الدولة** (غالبا البنك المركزي) للتأثير على النشاط الاقتصادي عن طريق التأثير على **عرض النقود** الكلي في الاقتصاد) .

==========

ب) أهداف السياسة النقدية :

١ / تحقيق استقرار الأسعار .

٢ / تحقيق التوظيف الكامل في الاقتصاد .

٣ / زيادة النمو الاقتصادي .

٤ / تحقيق ثبات واستقرار أسعار صرف العملة الوطنية .

(٣) أهم أدوات السياسة النقدية واستخدامها في التأثير على عرض النقود من اجل علاج الفجوتين التضخمية والانكماشية : (ص ٥٣)

١ / **إعادة سعر الخصم :** هو (معدل الفائدة الذي يتقاضاه البنك المركزي مقابل إعادة خصم الأوراق التجارية والمالية) - مثل (الكمبيالات / أذونات الخزينة) .

٢ / **نسبة الاحتياطي القانوني :** هي (نسبة من جملة الودائع لدى البنوك التجارية التي يطلب البنك المركزي الاحتفاظ بها لدية) .

٣ / **سياسة السوق المفتوحة :** هو (دخول الدولة عن طريق البنك المركزي سوق الأوراق المالية في عمليات شراء وبيع الأوراق المالية الحكومية) - مثل (السندات الحكومية) .

٤ / **الإقناع الأدبي والتوجيه (الرقابة النوعية) :** تلجا الدولة لهذه السياسة عندما يكون تأثير السياسات النقدية السابقة غير كاف لتحقيق الأهداف المتوخاه أو لتدعيم تأثيرها .

	أدوات السياسة النقدية	حالة التضخم (سياسة انكماشية)	حالة الانكماش (سياسة توسعية)
١	إعادة سعر الخصم .	رفع النسبة	خفض النسبة
٢	نسبة الاحتياطي القانوني .	رفع النسبة	خفض النسبة
٣	سياسة السوق المفتوحة .	التدخل كبائع	التدخل كمشتري
٤	الإقناع الأدبي والتوجيه (الرقابة النوعية) .		

 # في حالة الرغبة في علاج الفجوة الانكماشية :

* فان البنك المركزي يستخدم سياسات نقدية توسعية . هي (عكس) السياسات النقدية الانكماشية .

أي عن طريق :

١- تخفيض سعر إعادة الخصم .
٢- تخفيض نسبة الاحتياطي القانوني .
٣- شراء السندات الحكومية .
٤- إقناع أو توجيه البنوك التجارية بزيادة مستوى الإقراض (الائتمان) .

==========

تم بحمد الله ،،،

أسال الله العظيم أن يجعل هذا العمل متقبل خالص لوجهه الكريم ونفعني الله وإياكم

وتقبلوا خالص شكري وتقديري لكم

كتبة واعدة محبكم / محمد أبو سلاف & سفانه

في جمادى الآخر عام ١٤٣٥هـ - (٠٥٤٣٥٥٥٧١٧)

alsabaan@hotmail.com

هذا العمل وقف لله تعالى لا يجوز بيعة أو الاتجار به